

## أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري

دكتور

محمد محمود عبد العليم

أستاذ إدارة الأعمال المساعد

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

### الملخص:

أجريت هذه الدراسة لمعرفة تأثير هيكل رأس المال على ربحية البنوك. ركز هذا البحث الكمي على ما إذا كان هيكل رأس مال البنك مهمًا حقًا في تحقيق هدف تحقيق الربح. قياس ربحية البنك، والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول، وتحديد هيكل رأس المال من خلال مزيج من النسب مثل الدين إلى إجمالي الأصول، وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية لـ ٩ بنوك على مدى ١٠- خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، تم إجراء دراسة حول تأثير هيكل رأس المال (الالتزامات إلى إجمالي الأصول، الالتزامات إلى حقوق الملكية، إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) على ربحية البنوك. تم إجراء ثلاثة نماذج تحليلية مختلفة لفحص أهمية وتأثير مزيج هيكل رأس المال وحجمه على ربحية البنوك. أظهرت النماذج الثلاثة أهمية نموذجية عالية بشكل عام مع قيم احتمالية أقل من ٥%. تبين أن هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المصرية. وهناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية المصرية. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المصرية.

### الكلمات المفتاحية:

هيكل رأس المال؛ دين؛ عدالة؛ العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE). الربحية، البنوك التجارية.

## **Abstract:**

This study learned the extent to which capital structure affects banks' cash. Focus this quantitative research on whether capital structure affects achieving the profit objective. Measuring bank subscription, earnings before interest and taxes on total assets, and determining capital structure by combining ratios such as total assets, debt equity to total assets, and debt to equity ratio for 9 banks over 10 - during the period (2012) - 2021), a study was conducted on the effect of capital structure (liabilities to total assets, liabilities to equity, total equity to total assets) on bank deposit. Create three different analytical models to examine the products and incorporate capital structure and diversification into bank choices. Conclusions: The three significant models generally had probability values less than 5%. It concluded that there is a significant effect of the ratio of liabilities to total assets in Egyptian commercial banks. There is a significant effect of the ratio of obligations to equity in Egyptian banks' subscriptions. The study also found that there is a significant effect of the ratio of total equity to total assets in issuing commercial banks.

## **Key words:**

Capital Structure; Debt; Equity; Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE). Profitability, Commercial Banks.

## أولاً: مقدمة

تعد الربحية في القطاع المصرفي موضوعاً متزايد الاهتمام لوضعي السياسات والمساهمين وكذلك إدارة البنوك. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من الخبراء والباحثين. حيث هدفت العديد من الدراسات إلى تحديد الجوانب التي تميز ربحية البنك، وتكشف الأدلة التجريبية استخدام مفهوم هيكل رأس المال الأمثل في زيادة هامش الربح في الصناعة المصرفية (Mehzabin, Shahriar et al. 2023). علاوة على ذلك، فإن أحد الاهتمامات الأساسية في مجال الإدارة المالية هو هيكل رأس المال، أو مزيج الدين ونسبة حقوق الملكية إلى جانب تأثيره المحتمل في أداء المنظمة. تم وضع مجموعة من الحجج لدراسة العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك (Oyetade, Obalade and Muzindutsi 2021). ومع ذلك، فقد كان هناك جدل واسع النطاق بشأن هيكل رأس المال وتأثيره في القطاع المصرفي، كما لوحظ في دراسة (Modigliani and Miller, 1958) وكيف تحاول كل منظمة الحفاظ على المستوى الأمثل لرأس المال لتعظيم هامش الربح (Begenau 2020).

يمثل هيكل رأس المال مزيجاً من الديون وحقوق الملكية. إن المزيج المثالي من الديون وحقوق الملكية للمنظمة هو الذي يزيد من قيمتها ويقلل التكلفة الإجمالية لرأس المال. ومع ذلك، وبالنظر إلى المخاطر والتكاليف المترتبة على ارتفاع الديون، تنص نظرية المقايضة على أن المنظمات القادرة على تحديد هيكل رأس المال الأمثل من خلال موازنة التكاليف والفوائد المترتبة على الديون (Harrison and Widjaja 2014). بدلاً من ذلك، تقول نظرية الترتيب الهرمي: إن المنظمة سوف تقترض، بدلاً من إصدار الأسهم، عندما تكون الأموال الداخلية غير كافية لتمويل برنامج الإنفاق الرأسمالي. وتشير نظرية التدفق النقدي الحر إلى أن مستويات الدين المرتفعة يمكن أن تزيد من قيمة المنظمة؛ على الرغم من التهديد بالضائقة المالية عندما يتجاوز التدفق النقدي التشغيلي للمنظمة بشكل كبير فرصها الاستثمارية المربحة (Pradhan and Kafle 2021).

لذلك، وبناءً على الفرضيات المتضاربة التي طرحها عدد من الباحثين، تجد هذه الدراسة الاهتمام بتحليل تأثير هيكل رأس المال في ربحية البنوك. ومن ثم، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية المدرجة في القطاع المصرفي المصري.

## ثانياً: الإطار المفاهيمي للدراسة والدراسات السابقة

### ١- الإطار المفاهيمي للدراسة:

يشير هيكل رأس المال إلى التركيبة المالية للمنظمة؛ أي كيف تقوم الشركة بتمويل عملياتها التشغيلية اليومية ونموها من خلال استخدام مزيج مختلف من الأموال. ويشير هيكل رأس مال البنوك ضمناً إلى مجموعة ديونها وأسهمها التي تستخدمها في تمويل عملياتها ونموها على المدى الطويل (Addae, Nyarko-Baasi et al. 2013).

يرتبط هيكل رأس المال بشكل أساسي بمصدر الأموال، سواء جاءت الأموال من مصادر داخلية أو من مصادر خارجية. الأموال الداخلية هي أموال المنظمة التي يتم الحصول عليها من إيراداتها، في حين تأتي الأموال الخارجية من الدائنين. تؤدي النسبة الأعلى من الدين في هيكل رأس المال إلى إنشاء التزام ثابت أكبر في شكل أقساط الدين والفوائد على الديون التي يجب أن تدفعها المنظمة. إن مبلغ الفائدة الذي يتعين على الشركة دفعه يقلل من الإيرادات ويقلل من الربحية (Mangesti, Rahayu, Saifi and Management 2020).

هناك أدبيات كثيرة تناولت تأثير هيكل رأس المال في ربحية البنوك؛ من خلال ثلاث جهات نظر رئيسة كل منها يؤدي إلى نتيجة معاكسة. ويظل تقييم تأثير رأس المال في ربحية البنوك موضوعاً تجريبياً؛ بسبب هذه المعتقدات المتنوعة (Oyetade, Obalade and Muzindutsi 2021) (Berger and Bouwman 2013).

الفرضية الأولى مبنية على إطار Modigliani and Miller (M&M), 1958، والذي ينص على أن نسبة رأس المال إلى الأصول ليس لها تأثير

يذكر في ربحية البنوك. بموجب إطار M&M ليس لخيارات التمويل أي تأثير في التدفقات النقدية للأصول. ونتيجة لذلك، فإن تغيير رصيد حقوق الملكية/الدين لا يؤثر على ربحية البنك. عندما يتم زيادة تمويل الأسهم، تنخفض تكلفة الأسهم مع انخفاض مخاطر الأصول والرافعة المالية. ويوضح هذا التأثير أسباب ارتفاع تكلفة الأسهم عن تكلفة الديون. يشكك Miller, 1995 في إمكانية تطبيق هذا النهج على البنوك ويدعي أنه لا يوجد شيء يمنع تكلفة رأس المال من الانخفاض مع ارتفاع رأس المال. وأن وجهة نظر M&M لا علاقة لها بالموضوع عندما يتعلق الأمر بهيكل رأس المال المصرفي، فالودائع في البنوك التجارية مضمونة لحماية المودعين والحفاظ على الاستقرار المالي. ويجب إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بحدٍ أدنى من رأس المال لتعويض الخطر الأخلاقي لهذه التغطية (Begenau 2020).

تتلخص الفرضية الثانية في أن الإفراط في رأس المال من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة البنوك. ووفقاً لهذا يشير (Berger and Bouwman 2013) إلى أن البنوك تدعي في كثير من الأحيان أن اعتماد متطلبات رأس المال الأكثر شدة سيؤدي إلى انخفاض الأداء المصرفي. وقد تلتقت وجهة النظر هذه بعض الدعم في الأدب. فقد ينتج عن رأس المال الإضافي مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين. وفقاً لكلٍ من (Schwert 2018) (Crouzet 2018)، فإن تمويل الديون يجبر الإدارة على اتخاذ قرارات فعالة لسداد الدائنين بانتظام. ونظراً لعدم تناسق المعلومات قد يتمكن المديرون التنفيذيون من الوصول إلى معلومات سرية حول تطور عوائد المنظمة. من خلال إصدار الديون، تثبت الشركة للمستثمرين الخارجيين قدرتها على تسوية أصل الدين وفوائد الدين، فضلاً عن استقرارها المالي (Zeitun and Goaiad 2022). وعلى العكس من ذلك، فإن ديون البنوك تختلف عن ديون الشركات. في الحقيقة، جزء كبير مملوك من قبل المودعين الصغار المؤمن عليهم الذين يفتقرون إلى الحافز أو القدرة على الإشراف على المؤسسات (Bertomeu, Mahieux and Saprà 2023).

أما الفرضية الثالثة فتتص على أن: زيادة رأس المال لها تأثير إيجابي في ربحية البنوك، مما يؤدي إلى زيادة القيمة. فالبنوك التي تحتفظ بمساندة رأس المال

يتجاوز الحد الأدنى التنظيمي لمنع عبء إصدار أسهم جديدة على أساس عاجل- تشهد زيادة في ربحيتها وقيمتها (Migueis 2019). وفقاً لـ (Himmelberg and Tsyplakov 2020) تحتفظ الشركات برأس المال المخفف؛ لأن المعلومات غير المتماثلة تزيد من تكلفة زيادة رأس المال. ولأن البنوك التي تدفع أرباح الأسهم، أو البنوك التي تحقق أرباحاً أكبر، أو البنوك التي تتمتع بنسب أعلى من السوق إلى القيمة الدفترية، تحظى باعتراف أفضل من جانب المستثمرين الخارجيين وتتمتع بقدر أكبر من المرونة المالية، فينبغي لها أن تتوقع انخفاض تكاليف إصدار الأسهم. علاوة على ذلك، فإن الخطر الأخلاقي بين المساهمين وأصحاب الديون يفسر وجهة النظر الثالثة بطريقتين. تعتمد الطريقة الأولى على علاوة المخاطرة التي يتحملها أصحاب الديون، في حين تعتمد الطريقة الثانية على المخاطرة. ونتيجة لذلك، فإن انضباط سوق المدينين يدفع البنوك إلى الاحتفاظ باحتياطات رأسمالية إيجابية وأخيراً، فإن زيادة متطلبات رأس المال تعني انخفاض تكاليف التمويل، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق المساهمين. (Anderson, Du and Schlusche 2021).

توضح نظريات هيكل رأس المال كيف تقوم المنظمات باختيارات تحديد خيارات التمويل الخاصة بها. ويتمثل العنصران الحاسمان اللذان تتناولهما نظريات هيكل رأس المال في تكلفة رأس المال وتأثيره في ربحية المنظمة. وشرح السبب وراء اعتماد استخدام الديون أو حقوق الملكية في تمويل العمليات التشغيلية.

تعود نظرية المبادلة Trade Off Theory إلى M&M والتي تقوم على موازنة تكاليف الدين مقابل فوائد الدين، مما ينتج عنه انخفاض تكلفة الدين مقابل التمويل، كما أنه يرفع قيمة البنك مع الزيادة في مقدار الدين المستخدم للتمويل، ووفقاً لهذه النظرية تكون تكلفة الدين قابلة للخصم من أرباح البنك عند حساب ضريبة الدخل، وبالتالي تكون تكلفة التمويل بالدين أقل من تكلفة التمويل بالأسهم ومن هنا فإن هذه النظرية تعطي فرصة للبنوك بتخفيض متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال من خلال تكوين مزيج لهيكل رأس المال من الديون وحقوق المساهمين (Alalade, Oguntodu et al. 2015).

في حين تعود نظرية أولويات التمويل Pecking Order Theory إلى اقتراح Donaldson, 1961 والتي تم توسيعها لاحقاً بواسطة Myers and Majluf, 1984 حيث تفضل الشركات استخدام الأموال المولدة داخلياً، ولا تستخدم الأموال الخارجية إلا عند الضرورة، وفقاً للنظرية عندما يتعلق الأمر بالديون الخارجية، تفضل الشركات الديون على تمويل الأسهم. ونتيجة لذلك، تقترض نظرية الترتيب الهرمي وجود تسلسل هرمي للتمويل لجميع الشركات بدلاً من هيكل رأس المال الأمثل المستهدف في شركة واحدة (Agyei, Sun and Abrokwah 2020).

أما نظرية الإشارة Signaling Theory فتتص على: عدم تماثل المعلومات حيث إن البنوك التي لديها تأكيدات بأن العائد المستقبلي على الاستثمارات سيكون مرتفعاً، تقوم بالتمويل بالاقتراض بدلاً من مشاركة مساهمين جدد، بينما البنوك التي تتوقع أن تكون عوائدها مخفضة فإنها تقوم بالتمويل عن طريق بيع الأسهم لمشاركة مساهمين جدد في تحمل الخسائر، وبالتالي ينخفض حجم الخطر الذي من الممكن أن يتحمله المساهمون الحاليون (Alsos, Clausen et al. 2020).

## ٢- الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (Büyükkşalvarcı and Abdioğlu 2011) الوقوف على تأثير هيكل رأس المال في ربحية البنوك في تركيا بالتطبيق على ١٢٠ بنكاً تركياً خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الرافعة المالية للبنوك لها ارتباط إيجابي مع معدل العائد على الاستثمار، في حين أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الرافعة المالية للبنوك ومعدل العائد على حقوق الملكية. توصلت دراسة (Nguyen and Nguyen 2018) إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة رأس المال في الربحية التي تم قياسها بواسطة العائد على رأس المال، وذلك بالتطبيق على ١٦ بنكاً خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٤. وباستخدام البيانات السنوية لـ ٢١ بنكاً للفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥ توصلت دراسة (Nguyen, Pham et al. 2020) إلى وجود تأثير إيجابي لهيكل رأس المال في ربحية البنوك. كما أظهرت نتائج

الانحدار أن هيكل رأس المال مقاساً بالدين إلى حقوق الملكية له تأثير كبير في ربحية المنظمة، وهناك علاقة إيجابية مع العائد على الأصول في الشركات موضع الدراسة. وتوصلت دراسة (Saeed and Amjad 2013) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين والأداء المالي للمنظمات. وكشفت دراسة ( Gill, Biger and Mathur 2011) أن نسبة الدين لها علاقة إيجابية إحصائياً مع أداء المنظمة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وكان لإجمالي الدين إلى إجمالي الأصول تأثير إيجابي في الربحية في كلٍ من قطاعي الخدمات والتصنيع.

أما دراسة (Tailab 2014) فقد استهدفت الوقوف على تأثير هيكل رأس المال في ربحية شركات الطاقة في أمريكا. وفقاً للدراسة؛ يتم قياس هيكل رأس المال عن طريق الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ونسبة الديون إلى الأسهم وحجم الشركة. كما يتم قياس الأداء عن طريق معدل العائد على الأسهم ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أن الديون في هيكل رأس المال لها تأثير سلبي في كلٍ من معدل العائد على الأسهم ومعدل العائد على الأصول، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم المنظمة ومعدل العائد على حقوق الملكية في شركات الطاقة في أمريكا.

في حين استهدفت دراسة (Taani 2013) الوقوف على أثر هيكل رأس المال في أداء البنوك لدى عينة من ١٢ بنكاً مدرجة في سوق المال العماني. باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء الشركة. وقامت الدراسة بدراسة أداء الشركات من خلال استخدام صافي هامش الفائدة، وصافي الربح، والعائد على رأس المال، العائد على حقوق الملكية. في حين تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية، نسبة الديون إلى الأموال، وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي يرتبط بشكلٍ كبير وإيجابي بالديون، في حين أن العائد على حقوق المساهمين ليس له علاقة معنوية بإجمالي الدين.



قامت دراسة (Abor 2005) بتقييم تأثير هيكل رأس المال في أداء الشركات المدرجة في بورصة غانا. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير لنسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول وإجمالي الدين إلى إجمالي الأصول على العائد على حقوق الملكية. وبالمثل، فحصت دراسة (Siddik, Kabiraj and Joghee 2017) العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء البنوك في بنغلاديش، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول وأداء الصناعة المصرفية.

توصلت دراسة (Taani 2013) أن هناك علاقة بين عكسية بين نسبة إجمالي الدين إلى حقوق الملكية وأداء البنك المقاس بكل من العائد على رأس المال وهامش صافي الفائدة. كما كشفت دراسة (Rahman, Sarker and Uddin 2019) أن الدين طويل الأجل إلى إجمالي الأصول، إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول ونسبة الدين إلى حقوق الملكية لها تأثير سلبي في ربحية البنوك. وفي ضوء ذلك فقد وضعت هذه الدراسة الفرضية الآتية:

استهدفت دراسة (Pradhan and Kafle 2021) الوقوف على تأثير هيكل رأس المال في ربحية ٢٨ بنكاً تجارياً بنيبال، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي حقوق الملكية لها تأثير سلبي بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وصافي هامش الفائدة. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم البنك في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وصافي هامش الفائدة.

أما دراسة (أدم ٢٠١٤) فقد استهدفت الوقوف على أثر استخدام الديون في التمويل في ربحية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودية، خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٢، وأسفرت أهم نتائج الدراسة إلى وجود أثر للديون بالعائد على حقوق الملكية؛ بسبب أن التغيير في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك مترافقاً مع التغيير في نسبة الديون إلى حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر للديون بالعائد على الاستثمار؛ بسبب تذبذب العائد على الاستثمار للبنوك أدى إلى ضعف قدرة إيرادات معظم البنوك

على إدارة أصولها بشكل جيد، كما أنه لا يوجد أثر للديون في ربح السهم؛ بسبب تذبذب أرباح الأسهم بين البنوك مما أدى إلى عدم الاستفادة من التمويل بالدين؛ لأن تذبذب عوائد الأسهم أعلى من التغيير في الاعتماد على الديون.

قام كلٌّ من (Yazdanfar and Öhman 2015) بفحص تمويل الديون وأداء الشركات باستخدام عينة مكونة من ١٥٨٩٧ شركة سويدية صغيرة ومتوسطة في خمس صناعات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وتوصلت الدراسة إلى أن نسب الدين (الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل) تؤثر سلباً في ربحية الشركة. يرتبط ارتفاع الديون بزيادة تكاليف الوكالة وخطر فقدان السيطرة على الشركة. ومن المرجح أن تؤدي هذه التكاليف إلى تقليص أرباح الشركات. وهي تكشف ما يحدث في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تجمع رؤوس أموالها من سوق الأوراق المالية.

في حين استهدفت دراسة (جهرة ٢٠١٧) اختبار أثر محددات رأس المال في الأداء المالي للبنوك السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحجم البنك ومخاطر الأعمال ومعدل نمو الربحية على بالرفع المالي، بينما هناك أثر سلبي للوفورات الضريبية وربحية البنوك والضمانات في الرفع المالي. واستهدفت دراسة (Yar, Javeed and Khan 2018) تحليل محددات هيكل رأس المال في البنوك الإسلامية والتقليدية الباكستانية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لإجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول في الربحية.

هدفت دراسة (Noreen and Business 2019) إلى تحليل أثر هيكل الملكية في البنوك الإسلامية والتجارية في باكستان خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٦، وتكونت عينة الدراسة من ١٠ بنوك، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لهيكل رأس المال بالعائد على الأصول، بينما هناك أثر إيجابي لهيكل رأس المال في العائد على حقوق الملكية، وكان هناك أثر سلبي لهيكل رأس المال في العائد على الأسهم.

أما دراسة (Mehzabin, Shahriar et al. 2023) استهدفت الوقوف على تأثير هيكل رأس المال في ربحية الصناعة المصرفية في ٢٨ دولة في آسيا، من خلال عينة من ٤٩٢ بنكاً من ٢٨ دولة أسيوية لفترة زمنية مدتها ١٥ عاماً من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في إجمالي الديون تؤدي إلى زيادة هامش ربح البنك كما تدعمه نظرية تكلفة الوكالة.

### ثالثاً: مشكلة البحث

ليس هناك شك في أن تعظيم ثروة المساهمين هو العامل المهيمن عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات. ويؤكد كلٌّ من (Goldratt and Cox 2016) أن الغرض الرئيس للمنظمة هو تحقيق الربح، وبالتالي يبحث المديرون عن وسائل لزيادة الإيرادات والأرباح وثروة المساهمين. ولتحقيق ذلك تظل خيارات هيكل رأس المال عنصراً أساسياً في تحقيق الربحية. وهكذا تطورت نظريات مختلفة تثبت أهمية فهم الآثار المترتبة على اختيار التمويل الذي تم اختياره. كما هو موضح من قبل (Vijaykumar and Karunaiathal 2014)، حيث تحتاج المنظمات إلى مزيج مناسب من رأس مال الأسهم والديون الذي من شأنه تعزيز هدفها المتمثل في الربحية.

تُعد قضايا هيكل رأس المال من أكثر القضايا جدلاً والتي نالت اهتماماً واسعاً بأدبيات الإدارة المالية عبر الزمن وحتى الآن، حيث لا يوجد ما يطلق عليه هيكل رأس المال الأمثل. ويرجع ذلك التباين لعدم التجانس في الظروف المحيطة بالمنظمات. ويُعد تكوين الهيكل المالي للمنظمات من القرارات الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة لما لها من تأثير على وضعها المالي (Ramli, Latan et al. 2019). ويرجع ذلك إلى أن النسبة المثلى لمصادر التمويل سواء أكانت عن طريق الملكية أو الائتمانات لها تبعات كثيرة، وغالباً ما تكون سلبية، إذا ما أخذ بعين الاعتبار الكثير من العوامل المحددة لاختيار المزيج الأنسب للشركة مثل (حجم البنك، نمو البنك). يحتوي هيكل رأس المال في البنوك التجارية على مصدرين أساسيين؛ يتمثل أولهما في إصدار الأسهم، والثاني في التمويل من خلال الديون، واللذان يوفران

الأموال اللازمة لتسيير أداء المنشآت (Mehzabin, Shahriar et al. 2023). ويرتبط هيكل رأس المال الأمثل إيجابياً بالفرص الاستثمارية داخل المنظمة، حيث تشير نظرية الإشارة Signaling Theory إلى عدم تماثل المعلومات حيث إن البنوك التي لديها تأكيد بأن العائد المستقبلي على الاستثمارات سيكون مرتفعاً، تقوم بالتمويل بالاقتراض بدلاً من مشاركة مساهمين جدد، بينما البنوك التي تتوقع أن تكون عوائدها منخفضة فإنها تقوم بالتمويل عن طريق بيع الأسهم لمشاركة مساهمين جدد في تحمل الخسائر، وبالتالي ينخفض حجم الخطر الذي من الممكن أن يتحمله المساهمون الحاليون (Alsos, Clausen et al. 2020). إذ أن هيكل رأس المال بالمنظمات يُعد مرآة عاكسة لوضعها تجاه المستثمرين (Dufour, Luu et al. 2018) (Park and Finance 2019).

أشارت دراسة (Büyükşalvarcı and Abdioglu 2011) أن هناك تأثيراً لهيكل رأس المال في ربحية البنوك بالتطبيق على ١٢٠ بنكاً تركيا. وتوصلت دراسة (Nguyen and Nguyen 2018) إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة رأس المال في الربحية بالتطبيق على ١٦ بنكاً. وباستخدام البيانات السنوية لـ ٢١ بنكاً للفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥ توصلت دراسة (Nguyen, Pham et al. 2020) إلى وجود تأثير إيجابي لهيكل رأس المال في ربحية البنوك. وتوصلت دراسة (Saeed and Amjad 2013) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين والأداء المالي للمنظمات.

قد قدمت العديد من الدراسات حول هيكل رأس المال في البلدان المتقدمة نتائج متناقضة. التركيز على دراسات هيكل رأس المال في جمهورية مصر العربية التي تم إجراؤها ركزت بشكل رئيس على الصناعات الأخرى مثل الشركات المساهمة المتداولة في سوق الأوراق المالية. يشير هذا إلى وجود فجوة أو قيد البحث في البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. وبالتالي، ينبغي إجراء المزيد من الدراسات في القطاع المصرفي بجمهورية مصر العربية.

#### رابعاً: تساؤلات البحث

- انطلاقاً من مشكلة الدراسة، تتمثل تساؤلات الدراسة فيما يأتي:
- إلى أي مدى تؤثر نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟
  - إلى أي مدى تؤثر نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟
  - إلى أي مدى تؤثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟

#### خامساً: أهداف البحث

- التعرف على تأثير هيكل رأس المال بمعدل العائد على الاستثمار كمقياس لربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
- التعرف على تأثير هيكل رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
- تقديم مجموعة من التوصيات تفيد القائمين على البنوك في اختيار التوليفة المثلى لهيكل رأس المال لتحسين ربحية البنوك.

#### سادساً: أهمية البحث

تُعد القرارات المالية للمنظمات ذات أهمية حاسمة لإدارتها. تتضمن هذه القرارات تحديد هيكل رأس المال الأمثل للمنظمة ( Naseem, Zhang et al. 2017). ونظراً لعدم وجود توافق في الآراء بين الباحثين والممارسين الماليين حول هيكل رأس المال الأمثل وما يشكله، هناك حاجة إلى تحليل أعمق لظاهرة هيكل رأس المال. وقد تم استخلاص الكثير من الأدلة التجريبية حول أثر هيكل رأس المال في ربحية المنظمات من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. تعمل

هذه الاقتصادات في ظروف مختلفة عن تلك الموجودة في الاقتصادات الناشئة والنامية . وتسهم هذه الدراسة في الأدبيات المالية من حيث:

- الأهمية العلمية: تُعد الدراسة الحالية امتدادًا للأدبيات المالية التي حاولت اختبار أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، حيث أنتجت الدراسات السابقة استنتاجاتٍ متنوعةً حول آثار هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية. في حين وجدت بعض الدراسات وجود أثر سلبي للرافعة المالية في الربحية، فقد شهدت دراسات أخرى تأثير إيجابي. تدعم بعض الدراسات التجريبية نظرية الترتيب الهرمي التي تتنبأ بوجود تأثير سلبي للرافعة المالية في الربحية (Abor 2005) (Addae, Nyarko-Baasi et al. 2013)، بينما تؤكد دراسات أخرى نظرية المقايضة التي تتنبأ بوجود تأثير إيجابي للرافعة المالية والربحية (Alalade, Oguntodu et al. 2020) (Agyei, Sun and Abrokwah 2020). على هذا النحو، تسهم هذه الدراسة في الخطاب المستمر حول أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية من خلال تقديم أدلة جديدة من البيانات الحديثة عن البنوك التجارية في مصر باستخدام مقاييس مختلفة للربحية وكذلك لهيكل رأس المال. وبالتالي فإن الدراسة تجلب الفهم والقوة لتحليل أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية المصرية.
- الأهمية العملية: يتمثل في استخراج تحليل وتفسير أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مما يوفر للمديرين وأصحاب المصالح المعلومات المهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية؛ لتحديد أهمية هيكل رأس المال ومدى تأثيره بمعدلات ومؤشرات الربحية، مما سيعزز قدرة البنوك التجارية على كسب ثقة العملاء والجهات الرقابية من خلال الوصول إلى التوليفة المثلى التي تحقق أعلى معدلات ربحية ممكنة.

## سابعاً: فروض البحث

تمت صياغة الفرضية الآتية بناءً على مراجعة الأدبيات والمتغيرات المختارة لهذه الدراسة. تم استخدام الفرضيات الآتية:

- ١- هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المصرية. وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية الآتية:
  - هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول بمعدل العائد على الاستثمار كمقياس لربحية البنوك التجارية المصرية.
  - هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول بمعدل العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية البنوك التجارية المصرية.
- ٢- هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية المصرية.
  - هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية بمعدل العائد على الاستثمار كمقياس لربحية البنوك التجارية المصرية.
  - هناك تأثير معنوي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية بمعدل العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية البنوك التجارية المصرية.
- ٣- هناك تأثير معنوي لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المصرية.
  - هناك تأثير معنوي لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بمعدل العائد على الاستثمار كمقياس لربحية البنوك التجارية المصرية.
  - هناك تأثير معنوي لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بمعدل العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية البنوك التجارية المصرية.

### نماذج اختبار فروض الدراسة:

قام الباحث بتوصيف النماذج الآتية لاختبار الأثر بين متغيرات الدراسة، وذلك في ضوء فروض البحث على النحو الآتي:

- $ROA_{(model1)} = C + \beta_1 DTA_{it} + \beta_2 BS_{it} + \beta_3 Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROE_{(model1)} = C + \beta_1 DTA_{it} + \beta_2 BS_{it} + \beta_3 Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROA_{(model1)} = C + \beta_1 DER_{it} + \beta_2 BS_{it} + \beta_3 Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROE_{(model1)} = C + \beta_1 DER_{it} + \beta_2 BS_{it} + \beta_3 Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROA_{(model1)} = C + \beta_1 ETA_{it} + \beta_2 BS_{it} + \beta_3 Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROE_{(model1)} = C + \beta_1 ETA_{it} + \beta_2 BS_{it} + \beta_3 Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .

حيث إن:

الخطأ العشوائي (البواقي) والذي يقدر بالفرق بين القيمة الفعلية y والقيمة المقدره $\hat{y}$ .	$\varepsilon_{it}$
الجزء المقطوع من محور الصادات y ويمثل قيمة المتغير التابع في حالة المتغير المستقل يساوي الصفر.	$\beta_0$
ميل الخط المستقيم (معامل الانحدار).	$\beta_1, \beta_2 \text{ and } \beta_3$
الالتزامات إلى إجمالي الأصول.	DTA
الالتزامات إلى حقوق الملكية.	DER
إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.	ETA
حجم البنك.	BS
نمو البنك.	Growth

ثامناً: منهجية البحث

١/٨: مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في جميع البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١ وعددها (١٣)



بنكاً، وتم اختيار عينة مكونة من (٩) بنوك لتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية بعد استبعاد (٤) بنوك للأسباب الآتية:

- ١- تم استبعاد عدد ٣ بنوك إسلامية (بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك البركة، مصرف أبوظبي الإسلامي)، حيث لا تتعامل تلك البنوك في المشتقات المالية أو العقود الآجلة أو القروض وفقاً لنظام عملهم الإسلامي.
- ٢- قام الباحث باستبعاد بنك SAIB؛ نظراً لعدم توافر بيانات مالية كافية للدراسة.

مما سبق تتمثل عينة الدراسة في البنوك التجارية الموضحة في الجدول الآتي:

### جدول رقم (١) عينة البحث

م	اسم البنك	م	اسم البنك
١	البنك التجاري الدولي.	٦	بنك الكويت الوطني - مصر (NBKE).
٢	بنك التعمير والإسكان.	٧	البنك المصري لتنمية الصادرات.
٣	بنك كريدي أجريكول.	٨	بنك قطر الوطني الأهلي.
٤	البنك المصري الخليجي.	٩	بنك الاتحاد الوطني.
٥	بنك البركة - مصر (SAUD).		

المصدر: عينة الدراسة بالاعتماد على بيانات سوق الأوراق المالية المصري؛ أعداد متفرقة.

### ٢/٨: مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، إضافة إلى موقع [www.Mubasher.info](http://www.Mubasher.info) والمتخصص في تجميع البيانات المختلفة للشركات العاملة في الأسواق المالية بالوطن العربي.

### ٣/٨: فترة وحدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية، بعد استبعاد البنوك الإسلامية، والبيانات المستخدمة هي معلومات منشورة للسنوات المالية من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١.

٤/٨ : متغيرات البحث

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة

طريقة القياس	المتغير ورمزه	طبيعة المتغير
$\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	الالتزامات إلى إجمالي الأصول. Debt to total assets (DTA).	المتغير المستقل
يُعد إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول مقياساً للرافعة المالية، ويشير إلى النسبة المئوية لإجمالي أصول البنك التي تم تمويلها من قبل الدائنين. فهو يوضح ضمنياً مقدار أصول البنك المحتفظ بها في شكل ائتمانات. ويتم حساب ذلك عن طريق قسمة إجمالي التزامات البنك على إجمالي أصولها لفترة معينة. ( Yar, Javeed and Khan 2018 ) ( آدم and التجارة ٢٠١٤ ) (Noreen and Business 2019) ( Mehzabin, ) (Shahriar et al. 2023).		
$\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$	الالتزامات إلى حقوق الملكية. Debt to equity ratio (DER).	
تُعد نسبة الدين إلى حقوق الملكية مقياساً للرافعة المالية. نسبة الدين تشير إلى مستوى تمويل البنك التي كانت مديونة. إن التمييز بين الأصول والالتزامات التشغيلية والتمويلية يغير مقياس الرفع المالي. وبالتالي، فقد أظهر مقدار الدين المستخدم في تمويل أصول البنك مقارنة بقيمة حقوق المساهمين. ( آدم and التجارة ٢٠١٤ ) (Noreen and Business 2019).		
$\frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. Total equity to total assets (ETA).	المتغير التابع
تمثل نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول مبلغ أصول البنك التي يكون للمساهمين مطالبة متبقية عليها. وهو يمثل نسبة أصول البنك التي يملكها أو يسهم بها المساهمون. ( Abor 2005 ) ( Addae, ) (Nyarko-Baasi et al. 2013)		
$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول (ROA)	
$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حق الملكية}}$	صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية (ROE)	
$\frac{\text{التغير في إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100 = \frac{\text{إجمالي الأصول في العام الحالي}}{\text{إجمالي الأصول في العام السابق}} \times 100$	نمو البنك Bank Growth (Growth)	المتغيرات الرقابية
يمكن أن ينبع نمو البنك من مصادر مختلفة بما في ذلك تحسين الكفاءة التشغيلية ومؤشرات الأداء الرئيسة الأخرى (Klein 2013). ويمكن أن يؤدي نمو البنوك أيضاً دوراً مهماً في أداء البنوك أو ربحيتها. في ظل الظروف العادية، كانت الأنشطة المصرفية مصحوبة بمخاطر مختلفة، وكان من المتوقع من الفرد العقلاني أن يستثمر أو يتعامل مصرفياً في بنك متنامٍ يتمتع بسجل حافل. وهذا يؤثر في قرارات الناس وقرارات المستثمرين؛ وبالتالي، هناك تأثير محتمل لنمو البنك في أداء البنك.		
للوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول	حجم البنك Bank Size (BS)	
هذا المتغير بمثابة متغير تحكم في النموذج لأن حجم البنوك المختلفة يمكن أن يؤثر على مستوى أداؤها، إذا كانت كل الأمور متساوية. من المتوقع أن تكون البنوك الأكبر حجماً كبيرة نسبياً بالقدر الكافي لإدارة محافظ استثمارية مختلفة، واجتذاب المزيد من العملاء، مع التأثير المحتمل المتمثل في زيادة الربحية، في ظل تساوي الظروف. من المتوقع أيضاً أن تكون البنوك الصغيرة أكثر ابتكاراً لتعزيز الربحية قدر الإمكان. ومع ذلك، كلما كان البنك أكبر وأكبر، أصبح أفضل، وارتفعت الربحية المتوقعة (Klein 2013).		

المصدر: من إعداد الباحث.

**٤/٨ : الأسلوب الإحصائي المستخدم:**

اعتمد الباحث على أساليب التحليل الإحصائي التي تتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية من حيث أهداف البحث وفروضه، ونوعية البيانات المالية المستخدمة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

**١/٤/٨ : أساليب الإحصاء الوصفي:**

- مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة، أكبر قيمة).

**٢/٤/٨ : اختبارات الكشف عن بعض المشكلات القياسية ومعالجتها:**

- مصفوفة الارتباط البسيط لبيرسون.

- اختبار جذر الوحدة للوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية.

- اختبار التكامل المشترك للوقوف على مدى تكامل متغيرات نماذج الدراسة.

**٣/٤/٨ : اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار:**

- اختبار Jarque-Bera من أجل الوقوف عن ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

- اختبار Variance Inflation Factor (VIF)؛ من أجل الوقوف على الارتباط الخطي المتعدد بنماذج الدراسة.

- اختبار Durbin Watson (DW)؛ من أجل الكشف عن الارتباط التسلسلي أو الارتباط الذاتي.

**٤/٤/٨ : اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار:**

- طريقة المربعات الصغرى.

- نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

## تاسعاً: نتائج التحليل الإحصائي:

### ١ - التحليل الوصفي :

يعرض الجدول الآتي رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك كما يأتي:

### الجدول رقم (٣)

#### الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في عينة الدراسة

متغيرات الدراسة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
المتغير التابع					
معدل العائد على الاستثمار	٩٠	٠.٠٢٠١	٠.٠٠٣	٠.٠١٥	٠.٠٣٤
معدل العائد على حقوق الملكية	٩٠	٠.٠٢٦٧	٠.٠٠٢	٠.٠١٩	٠.٠٣٩
المتغيرات المستقلة					
الالتزامات إلى إجمالي الأصول	٩٠	٠.٠٢٥٥	٠.٠٠٢١	٠.٧٩	٠.٨٨
الالتزامات إلى حقوق الملكية	٩٠	٠.٠٥٤٢	٠.٠٠٢٥	٠.٨٣	٠.٩٢١
إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	٩٠	٠.١٣٣٩	٠.٠٠٢٥	٠.٨٨	٠.٩٥٨
المتغيرات الضابطة					
حجم البنك	٩٠	٥.٣٠٣	٢.١٠٥	٩.٦٣٩	١١.٥٠١
نمو البنك	٩٠	١.٤٦١	١.٦٤٧	٠.٠٠٠	١٠.٦٩٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أنه في المتوسط، كان العائد على الأصول للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ٢% في المتوسط بانحراف معياري قدره ٠.٠٠٣، وكان الحد الأدنى لعائد الاستثمار ١.٥% والحد الأقصى ٣.٤%، ويتضح من هذه البيانات أن معدل العائد على الاستثمار هو الأقل مقارنةً بباقي المتغيرات، كما يتضح من الجدول السابق انخفاض الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار، كما يشير الحد الأدنى للعائد على الاستثمار ٢% إلى تحقيق جميع البنوك لمعدل عائد موجب ولكنه منخفض. وبناءً عليه، يتضح وجود حاجة للبنوك لتحسين ربحيتها. كما تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أنه في

المتوسط، كان العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ٢.٦٧% في المتوسط بانحراف معياري قدره ٠.٠٠٢، وكان الحد الأدنى لعائد حقوق الملكية ١.٩% والحد الأقصى ٣.٩%، ويتضح من الجدول السابق انخفاض الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية، كما يشير الحد الأدنى للعائد على الملكية ٢.٦٧% إلى تحقيق جميع البنوك لمعدل عائد على حقوق الملكية موجب ولكنه منخفض. وبناءً عليه، يتضح وجود حاجة للبنوك لتحسين ربحيتها.

تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أنه في المتوسط، كانت الالتزامات إلى إجمالي الديون للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ٠.٢٥٥% في المتوسط بانحراف معياري قدره ٠.٠٢١، وكان الحد الأدنى للالتزامات إلى إجمالي الديون ١.٠٩% والحد الأقصى ٤.٥٢%، كما أن النتائج التي تم الحصول عليها تعد في المتوسط، كانت الالتزامات إلى حقوق الملكية للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ٥.٤٢% في المتوسط بانحراف معياري قدره ٠.٠٢٥، وكان الحد الأدنى للالتزامات إلى حقوق الملكية ٣.٦٢% والحد الأقصى ٧.٢٤%. تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أنها في المتوسط، كان إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ١٣.٣٩% في المتوسط بانحراف معياري قدره ٠.٠٠٤٥، وكان الحد الأدنى لإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ٧.٦٢% والحد الأقصى ١٨.٦٢%، كما يشير الحد الأدنى.

تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أنه في المتوسط كان حجم البنك للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ٥.٣٠٣% في المتوسط بانحراف معياري قدره ٢.١٠٥، وكان الحد الأدنى لحجم البنك ٩.٦٣٩% والحد الأقصى ١١.٥٠١%، كما أن النتائج التي تم الحصول عليها تعد في المتوسط، كان نمو البنك للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة ٦.٤٦١% في المتوسط بانحراف معياري قدره ١.٦٤٧، وكان الحد الأدنى نمو البنك ٢.٣٢٥% والحد الأقصى ١٠.٦٩٠%. تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أنها في المتوسط.

## ٢ - اختبار علاقات الارتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة:

استخدام تحليل الارتباط هو تحديد قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرات التابعة والمستقلة. يوضح الجدول أدناه تحليل الارتباط المتبادل بين المتغيرات التابعة (ROA) و (ROE) والمتغيرات المستقلة: الديون قصيرة الأجل، وإجمالي الديون طويلة الأجل، وحجم البنك، والدين إلى حقوق الملكية. تم إجراء ارتباطات بيرسون عادية.

### جدول رقم (٤)

#### مصفوفة الارتباط الخطي البسيط لبيرسون بين متغيرات الدراسة

Variables	ROA	ROE	DTA	DER	TDR	LOGBS	DER
ROA	1						
ROE	0.802**	1					
DTA	-0.024	-0.0528	1				
DER	-0.150*	-0.264**	0.0048	1			
TDR	0.0592	-0.0442	0.6360**	0.4860**	1		
BS	0.290**	0.0861	0.438**	0.1498*	0.674**	1	
Growth	0.0662	0.0081	0.3526**	0.442**	0.693**	0.332**	1

\*\* العلاقة معنوية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

\* العلاقة معنوية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

تثبت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) أعلاه أن هناك علاقة قوية بين العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين عند ٠.٨٠٢. العلاقة مهمة عند مستوى ١%. ترتبط نسب الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل ارتباطاً ضعيفاً وسلبياً مع معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين عند -٠.١٥٠ و -٠.٢٦٤ على التوالي. وهذا يعني أنه كلما ارتفع مستوى الدين، انخفضت الربحية في البنوك التجارية. من ناحية أخرى، فإن نسبة إجمالي الدين لها ارتباط إيجابي قوي مع نسبة الدين قصير الأجل عند ٠.٦٣٦٠، مما يدل على مستوى دلالة ١% مقارنة مع

نسبة الدين طويل الأجل التي لها ارتباط إيجابي مع نسبة إجمالي الدين عند ٠.٤٨٦٠. وكذلك عند مستوى دلالة ١%.

وهذا يدل على أن الديون قصيرة الأجل ترتبط بشكل أكبر بإجمالي الديون مقارنةً بالديون طويلة الأجل. تُظهر نسبة الديون قصيرة الأجل أيضًا ارتباطًا قويًا وإيجابيًا بحجم البنك عند ٠.٤٢٨٤٨ (مستوى أهمية ١%) مقارنةً بنسبة الديون طويلة الأجل، والتي ترتبط بشكل ضعيف بحجم البنك عند ٠.١٢٩٨ (مستوى أهمية ١٠%). تُظهر نسبة إجمالي الدين أيضًا ارتباطًا قويًا وإيجابيًا بحجم البنك عند ٠.٦١٧٤ (مستوى أهمية ١%). حجم البنك له علاقة إيجابية مع العائد على الأصول عند ٠.٢٨٩٦٣ (مستوى أهمية ١%). وبالنظر إلى نسبة الدين إلى حقوق الملكية، فإن الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل وحجم البنك لها علاقة قوية وإيجابية مع الدين إلى حقوق الملكية (مستوى أهمية ١%). وأخيرًا، فإن نسبة إجمالي الدين لها علاقة ارتباط قوية وإيجابية مع الدين إلى حقوق الملكية عند مستوى دلالة ١%.

وتدل أهمية هذه النتائج على أن نسبة الدين قصير الأجل أكثر ارتباطًا بإجمالي الدين، وهذا تأكيد للإحصائيات الوصفية التي أشارت إلى أن هذه البنوك تستخدم أكثر من الديون قصيرة الأجل مقارنةً بالديون طويلة الأجل، ونسبة الدين قصير الأجل يُظهر أيضًا وجود علاقة إيجابية مع حجم البنك، وهذا يدل ببساطة على أن نمو البنوك التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري يرتبط بشكل إيجابي بالديون قصيرة الأجل.

### ٣- اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية:

لقياس مدى استقرار السلاسل الزمنية؛ استخدم الباحث اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)، ويعرض الجدول الآتي رقم (٥) ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة كما يأتي:

### جدول رقم (٥) نتائج اختبار جذر الوحدة

Variables	Level		First difference		Second difference	
	Statistics	Probability	Statistics	Probability	Statistics	Probability
ROA	17.91048	0.79821	23.269995	0.472815	54.13716	0.00042**
ROE	18.76336	0.83622	24.37809	0.49533	56.71512	0.00064**
DTA	18.22296	0.874755	36.298395	0.07875	71.501955	0.0000**
LOTDR	18.735029	0.916145	34.966437	0.13625	73.576853	0.0000**
TDR	16.328695	0.798475	30.475335	0.11875	64.126615	0.0027*
BS	3.730573	1.0000	30.85698	0.28369	52.41599	0.00308*
Growth	5.810238	1.0000	27.220515	0.37485	40.68582	0.03045*

\*\* مستوي معنوية ١%.

\* مستوي معنوية ٥%.

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة الواردة بالجدول (٥) إلى عدم استقرار جميع المتغيرات في صورتها الأصلية (في المستوي)، وبالتالي فهما غير متكاملين من الرتبة صفر  $I(0)$ ، كما أشارت النتائج إلى استقرار جميع المتغيرات في صورتها الأصلية بعد أخذ الفروق الثانية لها دون ثابت Intercept واتجاه زمني Trend، وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$ .

#### ٤ - اختبار التكامل المشترك:

من أجل التعرف على إمكانية وجود علاقات تكامل أو توازن بين المتغيرات التي شملتها الدراسة في الأجل الطويل. قام الباحث بإجراء اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على اختبار Kao، وذلك لقياس مدى تكامل البواقي بالنماذج محل الدراسة، وأسفرت أهم نتائج الاختبار كما يأتي:

### جدول رقم (٦) نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك

Model	Kao Panel Cointegration Test	T-Statistics	Probability
Model (1) ROA	ADF	3.01780	0.0000**
Model (1) ROE	ADF	3.00423	0.0000**

\*\* مستوي معنوية ١%.

\* مستوي معنوية ٥%.



تشير نتائج الجدول رقم (٦) إلى رفض الفرض العدم القائل: بعدم وجود تكامل، وقبول الفرض البديل القائل: بتكامل البيانات محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية ١%، وبالتالي فإن المتغيرات المستخدمة بنماذج الدراسة تتمتع بخاصية التكامل المشترك، وهذا يؤكد توازن النماذج في الأجل الطويل وأن عدم استقرار البيانات في مستوياتها الأصلية لا يؤدي إلى مشكلة الانحدار الزائف.

#### ٥- اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار:

قبل استخدام طريقة المربعات الصغرى في اختبار نماذج الدراسة؛ لابد من التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي، وبالتالي إذا تحققت هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، وذلك كما يأتي:

#### جدول رقم (٧)

#### افتراضات نموذج الانحدار الخطي

Model	Test for Normality	Test for Multicollinearity	Test for Heteroscedasticity	Test for Autocorrelation
	Jarque-Bera	VIF	Breusch-Pagan/ Cook-Weisberg	Durbin Watson
ROA	Prob.=0.558423	Mean VIF= 2.53	Prob> chi2 = 0.946	d-statistic=2.02
ROE	Prob.=0.570846	Mean VIF= 2.53	Prob> chi2 = 0.934	d-statistic=2.01

يتضح من الجدول السابق أن نموذجي الدراسة تحقق فيهما شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، حيث بلغت قيمة الاحتمال المحسوب وفقاً لنتائج اختبار Jarque-Bera أكبر من ٥%. كما تحقق فيهما شرط استقلال المتغيرات من خلال قيمة VIF والتي بلغت ٢.٥٣ وهي أقل من ١٠. كما تحقق شرط ثبات التباين في نموذجي الدراسة حيث بلغت قيمة الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Breusch-Pagan/ Cook-Weisberg أكبر من ٥%. كما تحقق شرط استقلال البواقي في النموذجين حيث بلغت قيمة اختبار Durbin Watson لهما ٢.٠٢ ، ٢.٠١.

## ٦- نتائج اختبار فروض الدراسة:

لاختبار فروض الدراسة؛ تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وهذه النماذج تعتمد على ربحية البنوك "معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية" (متغير تابع)، هيكل رأس المال كمتغير مستقل، بعض المتغيرات الرقابية مثل حجم البنك، نمو البنك ويتم التعبير عن هذه النماذج بالمعادلات الآتية:

$$Y = a + Bx$$

يوضح الجدول الآتي نماذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

### جدول رقم (٨)

#### نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
معدل العائد على الاستثمار	C	91.240 (0.001)**	71.451 (0.008)**	61.472 (0.000)**
	DTA	-32.117 (0.027)*		
	DER		-27.85 (0.037)*	
	ETA			22.055 (0.000)**
	BS	-10.663 (0.001)**	-8.871 (0.033)*	-12.22 (0.001)**
	Growth	0.1271 (0.000)**	0.158 (0.000)**	0.122 (0.000)**
معدل العائد على حقوق الملكية	معامل التحديد (R <sup>2</sup> ). قيمة اختبار (F) للنموذج. مستوى الدلالة الفعلية للنموذج.	100 9.31 0.0000	100 8.27 0.0000	100 8.11 0.0000
	C	219.13 (0.000)**	208.011 (0.000)**	255.913 (0.000)**
	DTA	-12.121 (0.022)*		
	DER		-11.52 (0.022)*	
	ETA			2.52 (0.023)*
	BS	-27.00 (0.000)**	-25.83 (0.001)**	-28.31 (0.002)**
Growth	0.191 (0.002)**	0.201 (0.001)**	0.195 (0.000)**	
معامل التحديد (R <sup>2</sup> ). قيمة اختبار (F) للنموذج. مستوى الدلالة الفعلية للنموذج.		0.1189 6.37 0.0000	0.1168 6.21 0.0000	0.1155 6.35 0.0000

\* دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١

\*\* دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن معاملات الانحدار المقدرة كانت كما يأتي:

- $ROA_{(model1)} = 91.240 - 32.117DTA_{it} - 10.663BS_{it} + 0.1271Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROE_{(model2)} = 219.13 - 12.121DTA_{it} - 27.00BS_{it} + 0.191Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROA_{(model3)} = 71.451 - 27.85DER_{it} - 8.871BS_{it} + 0.158Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROE_{(model4)} = 208.011 - 11.52DER_{it} - 25.83BS_{it} + 0.201Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROA_{(model5)} = 61.472 + 22.055ETA_{it} - 12.22BS_{it} + 0.122Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .
- $ROE_{(model6)} = 255.913 + 2.52ETA_{it} - 28.31BS_{it} + 0.195Growth_{it} + \varepsilon_{it}$ .

يوضح الجدول السابق رقم (٨) نتائج هيكل رأس المال والعائد على الاستثمار للعيينة الكاملة، وتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد.

تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي جوهري بين الالتزامات إلى إجمالي الأصول (DTA) والعائد على الأصول. معامل الالتزامات إلى إجمالي الأصول سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. تؤدي الزيادة في مستويات الديون إلى انخفاض العائد على الأصول حيث إن تكاليف الدين تقلل من العائدات التي تتحقق من الأصول المستثمرة. تدعم هذه النتيجة نتائج (Yazdanfar and Öhman 2015) (Pradhan and Kafle 2021).

وكذلك تشير النتائج إلى جود تأثير سلبي جوهري بين الالتزامات إلى حقوق الملكية (DER) ومعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية ١٪، ويثبت هذا أن زيادة الديون طويلة الأجل مكلفة وتؤدي إلى تآكل العائد على الأصول للبنوك بالإضافة إلى تجاوز المزايا الضريبية من الديون. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (Yazdanfar and Öhman 2015) وتدعم نظرية الترتيب الهرمي التي تفترض أن المنظمات المربحة تميل إلى استخدام الأرباح المحتجزة لتمويل أنشطتها.

تشير نتائج إجمالي حقوق الملكية إلى إجمال الأصول (ETA) والعائد على الأصول إلى وجود تأثير إيجابي جوهري عند مستوى معنوية ١٪، ويثبت هذا الدليل أن ارتفاع إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول يؤدي إلى ارتفاع في معدلات العائد على الأصول وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها ( Rahman, Sarker and Uddin 2019 ).

يؤثر النمو بشكل إيجابي على العائد على الأصول وذلك عند مستوى ١٪. لكن حجم البنك يؤثر سلبيًا بالعائد على الأصول. تؤكد نتيجة النمو والعائد على الأصول النتائج التي توصل إليها (Salim, Yadav and Sciences 2012) (Aladwan 2015).

كما يوضح الجدول السابق رقم (٨) نتائج الالتزامات إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية للعينة الكاملة، وتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد. تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي جوهري بين الالتزامات إلى إجمالي الأصول (DTA) والعائد على حقوق الملكية. معامل DTA سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. تؤدي الزيادة في مستويات الديون إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، حيث إن تكاليف الدين تقلل من العائدات التي تتحقق من الأصول المستثمرة. وتشير هذه النتائج إلى أن تكاليف الدين تؤدي إلى تآكل المزايا الضريبية المرتبطة بالديون. ووفقًا لنظرية المقايضة الثابتة، يمكن تفسير التأثير السلبي من خلال القيمة الضريبية الهامشية للديون الإضافية التي تفوقها الزيادة في القيمة الحالية لتكاليف الديون. ومع زيادة مستوى الدين، تنخفض نسبة تغطية الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الدين. يتقاضى مقدمو الديون رسومًا أكبر؛ بسبب احتمالية ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد عندما تكون لديها نسب دين عالية. تدعم هذه النتيجة نتائج ( Mwangi, Makau et al. 2014 ) (Moyo, Wolmarans et al. 2013) (Pradhan and Kafle 2021) الذين أبلغوا عن علاقات سلبية ذات دلالة إحصائية بين الالتزامات إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وكذلك تشير النتائج إلى جود تأثير سلبي جوهري بين الالتزامات إلى حقوق الملكية (DER) ومعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية ١٪، ويثبت هذا أن زيادة الديون طويلة الأجل مكلفة وتؤدي إلى تآكل العائد على حقوق الملكية للبنوك، بالإضافة إلى تجاوز المزايا الضريبية من الديون. وكذلك إن المديرين يجب أن يكونوا غير مسؤولين في اختياراتهم بين الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل لخيارات التمويل؛ بسبب نفس التأثير الذي يحدثونه في الربحية. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (Yazdanfar and Öhman 2015) (Siddik, Kabiraj and Joghee 2017) (Pradhan and Kafle 2021). وتدعم نظرية الترتيب الهرمي التي تفترض أن المنظمات المربحة تميل إلى استخدام الأرباح المحتجزة لتمويل أنشطتها.

تشير نتائج إجمالي حقوق الملكية إلى إجمال الأصول (ETA) والعائد على حقوق الملكية إلى وجود تأثير إيجابي جوهري عند مستوى معنوية ١٪، ويثبت هذا الدليل أن ارتفاع إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول يؤدي إلى ارتفاع في معدلات العائد على حقوق الملكية، وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (Rahman, Sarker and Uddin 2019).

كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي بين النمو والعائد على حقوق المساهمين؛ مما يعني أن الزيادة في النمو تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين. تؤدي زيادة النمو إلى تحسين أداء البنك وبالتالي زيادة الأرباح المتاحة للمساهمين. تؤكد نتيجة النمو والعائد على حقوق الملكية النتائج التي توصل إليها (Salim, Yadav and Sciences 2012). في حين أن نتيجة تأثير حجم البنك على العائد بحقوق الملكية تتعارض مع النتائج التي توصلوا إليها (Aladwan 2015).

## عاشراً: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية:

### ١ - النتائج

تمثل التساؤل الأول للدراسة في: إلى أي مدى تؤثر نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية

المصري؟ أشارت النتائج المستخلصة من نماذج الانحدار أن هناك تأثيرًا سلبيًا ذو دلالة إحصائية بين نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد في الاستثمار. كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وأن الفرضية الأولى للدراسة، والتي تنص على: "أن هناك تأثيرًا معنويًا لنسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المصرية"- مقبولة. على وجه التحديد، مقابل كل تخفيض في وحدة الالتزامات إلى إجمالي الأصول، يستطيع البنك زيادة الربحية بمقدار ١٢.٣٢ نقطة و ٢١.١٢ نقطة. والمغزى من ذلك هو أن البنوك قادرة على زيادة ربحيتها عن طريق خفض التزاماتها، مقياساً بنسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول. وبدلاً من ذلك، أشارت النتائج ضمناً إلى أنه إذا كانت البنوك قادرة على الحد من الضغوط المالية على المدى القصير، فإنها تستطيع زيادة ربحيتها. وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة كل من (Yegon, Cheruiyot et al. 2014)، (Ronoh, Ntoiti and management 2015)، (Pradhan and Kafle 2021)، (Yazdanfar and Öhman 2015)، (al. 2014) الذين وجدوا تأثيرًا سلبيًا بين الالتزامات و ربحية البنك. وعلى العكس من ذلك تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Abor 2005) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي بين الديون قصيرة الأجل و ربحية البنوك. وبالمثل دراسة (Addae, Nyarko- 2013) التي توصلت لوجود تأثير إيجابي معنوي بمستوي عينة الدراسة بين المتغيرين.

تمثل التساؤل الثاني للدراسة في: إلى أي مدى تؤثر نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟ أشارت النتائج المستخلصة من نماذج الانحدار إلى أن هناك تأثيرًا سلبيًا ذو دلالة إحصائية بين نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما أشارت النتائج إلى أن هناك تأثيرًا سلبيًا ذو دلالة إحصائية بين نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية ومعدل العائد على حقوق الملكية. وأن الفرضية الأولى للدراسة، والتي تنص على: "إن هناك تأثيرًا معنويًا لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في ربحية

البنوك التجارية المصرية"- مقبولة. وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة ( Siddik, Kabiraj and Joghee 2017)، (Yazdanfar and Öhman 2015)، (Pradhan and Kafle 2021)، (Addae, Nyarko-Baasi et al. 2013). وتدعم نظرية الترتيب الهرمي التي تفترض أن المنظمات المربحة تميل إلى استخدام الأرباح المحتجزة لتمويل أنشطتها. على وجه التحديد، مقابل كل تخفيض في وحدة الالتزامات إلى حقوق الملكية، يستطيع البنك زيادة الربحية بمقدار ٢٧.٨٥ نقطة و١١.٥٢ نقطة. والمغزى من ذلك هو أن البنوك قادرة على زيادة ربحيتها عن طريق خفض نسبة التزاماتها إلى حقوق الملكية، حيث إن زيادة الديون إلى حقوق الملكية مكلف، ويؤدي إلى تآكل الربحية للبنوك في ظل تجاوز المزايا الضريبية من الديون.

في حين تمثل التساؤل البحثي الثالث للدراسة في: إلى أي مدى تؤثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟ أشارت النتائج المستخلصة من نماذج الانحدار إلى أن هناك تأثيراً سلبياً ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الاستثمار، ويثبت هذا الدليل أن ارتفاع إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول يؤدي إلى ارتفاع في معدلات العائد على الأصول، وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (Rahman, Sarker and Uddin 2019).

كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من النمو و ربحية البنوك التجارية؛ مما يعني أن الزيادة في النمو تؤدي إلى زيادة الربحية، حيث تؤدي زيادة النمو إلى تحسن أداء البنك وبالتالي زيادة ربحيته. تؤكد نتيجة النمو والربحية النتائج التي توصل إليها (Salim, Yadav and Sciences 2012) في حين أن نتيجة تأثير حجم البنك على الربحية تتعارض مع النتائج التي توصل إليها (Aladwan 2015).

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن البنوك التجارية يجب أن تتبع نظرية الترتيب الهرمي التي تدعو إلى أن البنوك المربحة تستخدم الأموال المولدة داخليا لتمويل خيارات نموها. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الأموال المولدة داخليا هي مصدر التمويل

الأرخص والأكثر أماناً. يرى (Leary and Roberts 2010) أن المنظمات ذات النوعية الجيدة تشير إلى جودتها؛ من خلال الاعتماد على الأموال المولدة داخلياً لتمويل خيارات نموها. وأنه يمكن للمديرين النظر في استخدام حقوق الملكية التي تعد أقل خطورة، لأنه لا يوجد التزام بدفع الفائدة والدفع الأصلي الذي يتم دفعه في حالة الديون.

## ٢- التوصيات

- ضرورة قيام المديرين بالبنوك التجارية على تحديد التوليفة المثلى من مصادر التمويل (حقوق الملكية، الديون)، حيث إن الوصول إلى التوليفة المثلى قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال، ويعظم من ربحية البنوك.
- ينبغي على البنوك أن تجري تقييمات اقتصادية كافية لتكاليف وفوائد الديون قبل أن تقرر خفض أو زيادة ديونها.
- على البنوك التجارية المصرية زيادة الاعتماد على التمويل بالديون وتخفيض التمويل بحقوق الملكية.
- ضرورة استخدام البنوك التجارية المصرية أدوات استراتيجية لإدارة ديونها القصيرة والطويلة الأجل؛ بغرض تعزيز الربحية. الدين قصير الأجل الربحية بينما قد يكون الدين طويل الأجل مفيداً للربحية أو العكس. وفي جوهر الأمر، فإن الأمر متروك للأقسام الاستراتيجية للبنوك في ملاحقة المزيج الأمثل من الديون القصيرة والطويلة الأجل. قد يختلف هذا المزيج الأمثل من رأس المال أو هيكل الدين من بنك إلى آخر.

## ٣- مجالات البحث المستقبلية

- أجريت الدراسة على تسعة بنوك تجارية مصرية متداولة في سوق الأوراق المالية من بين أكثر من ثلاثين بنكاً تجارياً في مصر؛ لفحص العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنك. وقد تم تحديد تأثير معنوي فيما يتعلق بأبعاد هيكل رأس المال في ربحية



البنوك تثير المزيد من البحث في هذا المجال. وينبغي إجراء نفس الدراسة على عينة أكبر من البنوك، ومتغيرات سببية إضافية، وربما استخدام فترات زمنية مختلفة للتحقق في كيفية اختلاف النتائج عن النتيجة الحالية. ومن شأن هذه المقارنة أن تساعد في إثبات أهمية هيكل رأس المال على ربحية البنوك، بما يتجاوز النظرية، في سياق مصر. ويمكن أيضًا إجراء دراسة مقارنة بين مجموعات من البنوك المماثلة لتقييم مدى اختلاف التأثيرات بالنسبة للبنوك المختلفة.

- التوسع في هذه الدراسة لاستكشاف آثار هيكل رأس المال في ربحية البنوك في الدول العربية والإفريقية والغربية.
- إجراء المزيد من الدراسات لاستكشاف عوامل وسيطة أخرى غير هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية.
- دراسة الدور الوسيط لكفاءة الاستثمار في العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء البنوك التجارية - دراسة مقارنة.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- آدم، أ. and أ. J. I. L. K. التجارة (٢٠١٤). "أثر استخدام الديون في التمويل على الربحية دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودية (تداول) ٢٠٠٦-٢٠١٢م." ١٢(٢): ٤٧-١.
- جهرة، ش. (٢٠١٧). "أثر محددات هيكل رأس المال على النداء المالي للبنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي: دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ١٧: ١٧٥-١٩٤.

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abor, J. (2005). "The effect of capital structure on profitability: an empirical analysis of listed firms in Ghana." The journal of risk finance 6(5): 438-445.

- Addae, A. A., et al. (2013). "The effects of capital structure on profitability of listed firms in Ghana." **5**(31): 215-229.
- Agyei, J., et al. (2020). "Trade-off theory versus pecking order theory: Ghanaian evidence." **10**(3): 2158244020940987.
- Aladwan, M. S. J. E. S. J. (2015). "The impact of bank size on profitability" an empirical study on listed Jordanian commercial banks"." **11**(34).
- Alalade, Y. S., et al. (2015). "Firms' capital structure and profitability performance: A study of selected food product companies in Nigeria." **1**(8): 2015.
- Alsos, G. A., et al. (2020). "Effectual exchange: from entrepreneurship to the disciplines and beyond." **54**: 605-619.
- Anderson, A. G., et al. (2021). Arbitrage capital of global banks, National Bureau of Economic Research.
- Begenau, J. (2020). "Capital requirements, risk choice, and liquidity provision in a business-cycle model." Journal of financial economics **136**(2): 355-378.
- Berger, A. N. and C. H. Bouwman (2013). "How does capital affect bank performance during financial crises?" Journal of financial economics **109**(1): 146-176.
- Bertomeu, J., et al. (2023). "Interplay between accounting and prudential regulation." The Accounting Review **98**(1): 29-53.
- Büyükkşalvarcı, A. and H. Abdioğlu (2011). "Determinants of capital adequacy ratio in Turkish Banks: A panel data analysis."
- Crouzet, N. (2018). "Aggregate implications of corporate debt choices." The Review of Economic Studies **85**(3): 1635-1682.
- Dufour, D., et al. (2018). "The influence of cash flow on the speed of adjustment to the optimal capital structure." **45**: 62-71.

- Ercegovac, R., et al. (2020). "Bank specific determinants of EU banks profitability after 2007 financial crisis." **25**(1): 89-102.
- Gill, A., et al. (2011). "The effect of capital structure on profitability: Evidence from the United States." International journal of management **28**(4): 3.
- Goldratt, E. M. and J. Cox (2016). The goal: a process of ongoing improvement, Routledge.
- Harrison, B. and T. W. J. E. I. Widjaja (2014). "The determinants of capital structure: Comparison between before and after financial crisis." **19**(2): 55-82.
- Himmelberg, C. P. and S. Tsyplakov (2020). "Optimal terms of contingent capital, incentive effects, and capital structure dynamics." Journal of Corporate Finance **64**: 101635.
- Klein, N. (2013). Non-performing loans in CESEE: Determinants and impact on macroeconomic performance, International Monetary Fund.
- Leary, M. T. and M. R. J. J. o. f. e. Roberts (2010). "The pecking order, debt capacity, and information asymmetry." **95**(3): 332-355.
- Mangesti Rahayu, S., et al. (2020). "The reciprocal relationship between profitability and capital structure and its impacts on the corporate values of manufacturing companies in Indonesia." **69**(2): 236-251.
- Mehzabin, S., et al. (2023). "The effect of capital structure, operating efficiency and non-interest income on bank profitability: new evidence from Asia." Asian Journal of Economics and Banking **7**(1): 25-44.
- Migueis, M. (2019). "Evaluating the AMA and the new standardized approach for operational risk capital." Journal of Banking Regulation **20**(4): 302-311.

- Moyo, V., et al. (2013). "Dynamic capital structure determinants: Some evidence from South African firms." **6(3): 661-682.**
- Mwangi, L. W., et al. (2014). "Relationship between capital structure and performance of non-financial companies listed in the Nairobi Securities Exchange, Kenya." **1(2): 72-90.**
- Naseem, M. A., et al. (2017). "Capital structure and corporate governance." **51(1): 33-47.**
- Nguyen, H. T. K. and D. T. Nguyen (2018). "Globalisation and bank performance in Vietnam." Malaysian Journal of Economic Studies **55(1): 49-70.**
- Nguyen, T. V. H., et al. (2020). "Excess liquidity and net interest margins: Evidence from Vietnamese banks." Journal of Economics and Business **110: 105893.**
- Noreen, U. J. T. J. o. A. F., Economics and Business (2019). "Impact of capital structure on profitability: A comparative study of Islamic and conventional banks of Pakistan." **6(4): 65-74.**
- Oyetade, D., et al. (2021). "Basel IV capital requirements and the performance of commercial banks in Africa." Journal of Banking Regulation: 1-14.
- Park, J. J. R. i. I. B. and Finance (2019). "Financial constraints and the cash flow sensitivities of external financing: Evidence from Korea." **49: 241-250.**
- Pradhan, R. S. and K. M. J. I. J. o. B. M. Kafle (2021). "The Impact of Capital Structure on the Profitability of Nepalese Commercial Banks." **20(4).**
- Rahman, M. A., et al. (2019). "The impact of capital structure on the profitability of publicly traded manufacturing firms in Bangladesh." Applied Economics and Finance **6(2): 1-5.**

- Ramli, N. A., et al. (2019). "Determinants of capital structure and firm financial performance—A PLS-SEM approach: Evidence from Malaysia and Indonesia." **71**: 148-160.
- Ronoh, C., et al. (2015). "Effect of capital structure on financial performance of listed commercial banks in Kenya. A case study of Kenya commercial bank limited." **2(72)**: 750-781.
- Saeed, S. and A. Amjad (2013). "Understanding usability issues of Pakistani university websites." Life Science Journal **10(6s)**: 479-482.
- Salim, M., et al. (2012). "Capital structure and firm performance: Evidence from Malaysian listed companies." **65**: 156-166.
- Schwert, M. (2018). "Bank capital and lending relationships." The Journal of Finance **73(2)**: 787-830.
- Siddik, M. N. A., et al. (2017). "Impacts of capital structure on performance of banks in a developing economy: Evidence from Bangladesh." International journal of financial studies **5(2)**: 13.
- Siddik, M. N. A., et al. (2017). "Impacts of capital structure on performance of banks in a developing economy: Evidence from Bangladesh." **5(2)**: 13.
- Taani, K. (2013). "Capital structure effects on banking performance: A case study of Jordan." International Journal of Economics, Finance and Management Sciences **1(5)**: 227-233.
- Tailab, M. (2014). "The effect of capital structure on profitability of energy American firms." International Journal of Business and Management Invention **3(12)**.
- Vijaykumar, A. and A. Karunaiathal (2014). "The Effect of Capital Structure on Profitability-An Empirical Analysis of Indian Paper Industry." International research journal of business and management **7(13)**: 28-42.

- Yar, M., et al. (2018). "Capital structure determinants of Islamic and conventional banks of Pakistan." **4**(2): 260-270.
- Yazdanfar, D. and P. J. T. J. o. R. F. Öhman (2015). "Debt financing and firm performance: an empirical study based on Swedish data." **16**(1): 102-118.
- Yegon, C., et al. (2014). "Effects of dividend policy on firm's financial performance: Econometric analysis of listed manufacturing firms in Kenya." **5**(12): 136-144.
- Zeitun, R. and M. Goaid (2022). "The nexus between debt structure, firm performance, and the financial crisis: non-linear panel data evidence from Japan." Applied Economics **54**(40): 4681-4699.

Abor, J. (2005). "The effect of capital structure on profitability: an empirical analysis of listed firms in Ghana." The journal of risk finance **6**(5): 438-445.

Addae, A. A., et al. (2013). "The effects of capital structure on profitability of listed firms in Ghana." **5**(31): 215-229.

Agyei, J., et al. (2020). "Trade-off theory versus pecking order theory: Ghanaian evidence." **10**(3): 2158244020940987.

Aladwan, M. S. J. E. S. J. (2015). "The impact of bank size on profitability" an empirical study on listed Jordanian commercial banks." **11**(34).

Alalade, Y. S., et al. (2015). "Firms' capital structure and profitability performance: A study of selected food product companies in Nigeria." **1**(8): 2015.

Alsos, G. A., et al. (2020). "Effectual exchange: from entrepreneurship to the disciplines and beyond." **54**: 605-619.

Anderson, A. G., et al. (2021). Arbitrage capital of global banks, National Bureau of Economic Research.

Begenau, J. (2020). "Capital requirements, risk choice, and liquidity provision in a business-cycle model." Journal of financial economics **136**(2): 355-378.

Berger, A. N. and C. H. Bouwman (2013). "How does capital affect bank performance during financial crises?" Journal of financial economics **109**(1): 146-176.

Bertomeu, J., et al. (2023). "Interplay between accounting and prudential regulation." The Accounting Review **98**(1): 29-53.

Büyükkşalvarcı, A. and H. Abdioğlu (2011). "Determinants of capital adequacy ratio in Turkish Banks: A panel data analysis."

Crouzet, N. (2018). "Aggregate implications of corporate debt choices." The Review of Economic Studies **85**(3): 1635-1682.

Dufour, D., et al. (2018). "The influence of cash flow on the speed of adjustment to the optimal capital structure." **45**: 62-71.

Ercegovac, R., et al. (2020). "Bank specific determinants of EU banks profitability after 2007 financial crisis." **25**(1): 89-102.

Gill, A., et al. (2011). "The effect of capital structure on profitability: Evidence from the United States." International journal of management **28**(4): 3.

Goldratt, E. M. and J. Cox (2016). The goal: a process of ongoing improvement, Routledge.

Harrison, B. and T. W. J. E. I. Widjaja (2014). "The determinants of capital structure: Comparison between before and after financial crisis." **19**(2): 55-82.

Himmelberg, C. P. and S. Tsyplov (2020). "Optimal terms of contingent capital, incentive effects, and capital structure dynamics." Journal of Corporate Finance **64**: 101635.

Klein, N. (2013). Non-performing loans in CESEE: Determinants and impact on macroeconomic performance, International Monetary Fund.

Leary, M. T. and M. R. J. J. o. f. e. Roberts (2010). "The pecking order, debt capacity, and information asymmetry." **95**(3): 332-355.

Mangesti Rahayu, S., et al. (2020). "The reciprocal relationship between profitability and capital structure and its impacts on the corporate values of manufacturing companies in Indonesia." **69**(2): 236-251.

Mehzabin, S., et al. (2023). "The effect of capital structure, operating efficiency and non-interest income on bank profitability: new evidence from Asia." Asian Journal of Economics and Banking **7**(1): 25-44.

Migueis, M. (2019). "Evaluating the AMA and the new standardized approach for operational risk capital." Journal of Banking Regulation **20**(4): 302-311.

Moyo, V., et al. (2013). "Dynamic capital structure determinants: Some evidence from South African firms." **6**(3): 661-682.

Mwangi, L. W., et al. (2014). "Relationship between capital structure and performance of non-financial companies listed in the Nairobi Securities Exchange, Kenya." **1**(2): 72-90.

Naseem, M. A., et al. (2017). "Capital structure and corporate governance." **51**(1): 33-47.

Nguyen, H. T. K. and D. T. Nguyen (2018). "Globalisation and bank performance in Vietnam." Malaysian Journal of Economic Studies **55**(1): 49-70.

Nguyen, T. V. H., et al. (2020). "Excess liquidity and net interest margins: Evidence from Vietnamese banks." Journal of Economics and Business **110**: 105893.

Noreen, U. J. T. J. o. A. F., Economics and Business (2019). "Impact of capital structure on profitability: A comparative study of Islamic and conventional banks of Pakistan." **6**(4): 65-74.

Oyetade, D., et al. (2021). "Basel IV capital requirements and the performance of commercial banks in Africa." Journal of Banking Regulation: 1-14.

Park, J. J. R. i. I. B. and Finance (2019). "Financial constraints and the cash flow sensitivities of external financing: Evidence from Korea." **49**: 241-250.



Pradhan, R. S. and K. M. J. I. J. o. B. M. Kafle (2021). "The Impact of Capital Structure on the Profitability of Nepalese Commercial Banks." **20**(4).

Rahman, M. A., et al. (2019). "The impact of capital structure on the profitability of publicly traded manufacturing firms in Bangladesh." Applied Economics and Finance **6**(2): 1-5.

Ramli, N. A., et al. (2019). "Determinants of capital structure and firm financial performance—A PLS-SEM approach: Evidence from Malaysia and Indonesia." **71**: 148-160.

Ronoh, C., et al. (2015). "Effect of capital structure on financial performance of listed commercial banks in Kenya. A case study of Kenya commercial bank limited." **2**(72): 750-781.

Saeed, S. and A. Amjad (2013). "Understanding usability issues of Pakistani university websites." Life Science Journal **10**(6s): 479-482.

Salim, M., et al. (2012). "Capital structure and firm performance: Evidence from Malaysian listed companies." **65**: 156-166.

Schwert, M. (2018). "Bank capital and lending relationships." The Journal of Finance **73**(2): 787-830.

Siddik, M. N. A., et al. (2017). "Impacts of capital structure on performance of banks in a developing economy: Evidence from Bangladesh." International journal of financial studies **5**(2): 13.

Siddik, M. N. A., et al. (2017). "Impacts of capital structure on performance of banks in a developing economy: Evidence from Bangladesh." **5**(2): 13.

Taani, K. (2013). "Capital structure effects on banking performance: A case study of Jordan." International Journal of Economics, Finance and Management Sciences **1**(5): 227-233.

Tailab, M. (2014). "The effect of capital structure on profitability of energy American firms." International Journal of Business and Management Invention **3**(12).

Vijaykumar, A. and A. Karunaiathal (2014). "The Effect of Capital Structure on Profitability-An Empirical Analysis of Indian Paper Industry." International research journal of business and management 7(13): 28-42.

Yar, M., et al. (2018). "Capital structure determinants of Islamic and conventional banks of Pakistan." 4(2): 260-270.

Yazdanfar, D. and P. J. T. J. o. R. F. Öhman (2015). "Debt financing and firm performance: an empirical study based on Swedish data." 16(1): 102-118.

Yegon, C., et al. (2014). "Effects of dividend policy on firm's financial performance: Econometric analysis of listed manufacturing firms in Kenya." 5(12): 136-144.

Zeitun, R. and M. Goaid (2022). "The nexus between debt structure, firm performance, and the financial crisis: non-linear panel data evidence from Japan." Applied Economics 54(40): 4681-4699.

ا. ل. ك. التجارة (٢٠١٤). "أثر استخدام الديون في التمويل على الربحية دراسة J. A. and أ. أم، أ تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودية (تداول) ٢٠٠٦-٢٠١٢م." ١٢(٢): ٤٧-١٠١  
جهره، ش. (٢٠١٧). "أثر محددات هيكل رأس المال على النداء المالي للبنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي: دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ١٧: ١٩٤-١٧٥.